

Distr.: General
25 January 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٦

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

البند ١٨ (ط) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: رسم الخرائط

استعراض برنامج عمل لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

تتضمن هذه الورقة تقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، المقدم استجابةً لطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو المشار إليه في قرار المجلس ٢٤/٢٠١١، الذي أنشأ المجلس بموجبه لجنة الخبراء في تموز/يوليه ٢٠١١ لكي تقدّم إليه، في عام ٢٠١٦، استعراضاً شاملاً لجميع جوانب عملها وعملياتها، فيتسنى للدول الأعضاء تقييم مدى فعاليتها. ويقدم التقرير سرداً موجزاً عن إنشاء لجنة الخبراء، ويستعرض الإنجازات الهامة والتقدم المحرز من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥، ويقدم مجموعة من التوصيات لكي ينظر فيها المجلس. وتعلق التوصيات بطرائق عمل اللجنة وبرنامج عملها في المستقبل. وقد جرى إعداد تقرير الاستعراض على أساس الاختصاصات التي وافق عليها المجلس في القرار المذكور أعلاه، مع الإقرار بعدم وجود آلية عالمية توجّهها الدول الأعضاء لمناقشة المسائل الأساسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180216 110216 16-00935 (A)



وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، عملت لجنة الخبراء بفعالية، وفقا للولاية التي أسندها إليها المجلس، فأُنجزت عددا من النواتج الرئيسية للموسم. ويُظهر إنشاء خمس من لجان التنسيق الإقليمية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية، التي تمثل جميع الدول الأعضاء، الاعترافَ العالمي بلجنة الخبراء باعتبارها الآلية الحكومية الدولية العليا لاتخاذ القرارات المشتركة، وتحديد الاتجاهات لإنتاج واستخدام المعلومات الجغرافية المكانية ضمن أطر السياسات، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي. وبناءً على ذلك، فإن اللجنة في موقع يتيح لها مواصلة الإسهام بدرجة أكبر في عمل الأمم المتحدة، لا سيما في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. ويشهد الارتفاع المسجل في عدد وتنوع المسائل التي تتناولها اللجنة، والزخم المتوافر للمضي في العمل، على المشاركة المتزايدة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية في الدورات المتعاقبة التي تجري فيها مداولات اللجنة.

ويركز هذا الاستعراض على الإنجازات العالمية الرئيسية التي حققتها لجنة الخبراء، ويوفر أيضا فرصة فريدة طيبة من أجل تعزيز ولاية دوائر العمل المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية، وجهودها المبذولة على صعيد التنسيق، وعروضها للقيمة على مستويات عدة، وتحديدًا على الصعيدين العالمي والإقليمي، من خلال المجلس، وعلى الصعيد الوطني، من خلال الحكومات، وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها من خلال الآليات الفرعية للمجلس. وتسعى لجنة الخبراء إلى الحصول على تأييد المجلس لمواصلة برنامج عملها مع الدول الأعضاء، وتعزيز ولايتها، والاستناد بشكل أوثق إلى منظومة الأمم المتحدة بغية ترشيد وتوحيد أنشطة عدد متنوع من الأجهزة الحكومية الدولية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية ضمن منظومة الأمم المتحدة، وتحسين التنسيق مع سائر المنظمات والعمليات الدولية ذات الصلة.

أولا - مقدمة

١ - يجري الاعتراف على نحو متزايد بالمعلومات الجغرافية المكانية باعتبارها تشكل جانبا هاما من الهياكل الأساسية للمعلومات، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي. وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والخدمات والبرامج المتاحة في هذا المجال تشكل أدوات أساسية لدعم التنمية الوطنية، والنمو الاقتصادي، وتحسين عملية اتخاذ القرارات، وصياغة السياسات. وهي تعزز أيضا قدرة الحكومات والمنظمات الدولية والباحثين على تحليل التحديات الماثلة في مجالات العمل الإنساني، والسلام والأمن، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ، والكوارث، وغيرها من تحديات التنمية العالمية، ووضع النماذج الخاصة بها، وإجراء أنشطة الرصد والإبلاغ ذات الصلة. لكن من المسلم به أيضا وجود حواجز وعوائق رئيسية أمام إقامة وتعزيز الهياكل الأساسية للمعلومات الجغرافية المكانية وقدراتها على مواجهة هذه التحديات، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي، ليس فقط من الناحية التقنية، إنما وبوجه خاص من الناحيتين المؤسسية والتنظيمية. فمن أجل إقامة مجتمعات مستدامة وسهلة التكيف، لا بد من أن تتوفر لواضعي السياسات وعمامة الجمهور والقطاع الخاص البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية الصحيحة لتوفير الأدلة التي يُسترشد بها في اتخاذ القرارات المستنيرة، ومن بينها القرارات عن سبل إقامة مجتمعات سهلة التكيف وأكثر أمانا وازدهارا، وحماية الهياكل الأساسية من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وإدارة الغابات والموارد المائية على نحو مستدام، وحماية المدن الساحلية من ارتفاع مستوى سطح البحر والآثار المناخية في المستقبل.

٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١١، أقرت الأمم المتحدة بأهمية المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي. وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جلسته العامة ٤٧، المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، بالضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وقرر إنشاء لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وفقا للاختصاصات الواردة في مرفق القرار ٢٠١١/٢٤. وينص قرار المجلس على أن اللجنة (في البداية على الأقل) يجب "أن تنشأ وتُدار في حدود الموارد المتاحة وأن تنظم أعمالها وفقا لذلك". وطلب المجلس إلى اللجنة أن تقدم إليه في عام ٢٠١٦ "استعراضا شاملا لجميع جوانب عملها وعملياتها لكي يتسنى للدول الأعضاء تقييم مدى فعاليتها".

٣ - وكان إنشاء لجنة الخبراء تنويجا لجهود حثيثة بُذلت في إطار عملية تشاورية موسعة على مدى ثلاث سنوات مع الخبراء في مجال المعلومات الجغرافية المكانية الذين يمثلون الدول

الأعضاء في جميع المناطق. وبعد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية المعقودة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، طلب المجلس إلى الأمانة العامة البدء بالمناقشات مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، وإعداد تقرير عن تنسيق إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية ليوافق عليه المجلس. وقد مهّد التقرير، الذي صدر في وقت لاحق (E/2011/89)، لاتخاذ قرار المجلس الذي ينص على إنشاء لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في عام ٢٠١١.

٤ - ولجنة الخبراء هي آلية رسمية حكومية دولية تتألف من خبراء حكوميين (تتكون في جميع الحالات تقريبا من السلطات المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد الوطني) تابعين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخبراء من المنظمات الدولية المعنية الذين يشاركون بصفة مراقبين. وتستفيد اللجنة من خدمات أمانة لجنة الخبراء التي تضم شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وقسم المعلومات الجغرافية المكانية (قسم رسم الخرائط سابقا)^(١) التابع لإدارة الدعم الميداني.

٥ - وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، عملت لجنة الخبراء على ترسيخ مكانها باعتبارها الكيان العالمي الأعلى في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وجمع الخبراء الحكوميين من أكثر من مائة من الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية المعنية، والقطاع الخاص، وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد العالمي من قطاع المعلومات الجغرافية المكانية، والمجتمع المدني. وتنعكس أهمية هذه الآلية العالمية، والأثر الناجم عن أنشطتها في مسائل إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، من خلال زيادة مستويات مشاركة ممثلي البلدان وتعاونهم في أعمالها التي تشمل الموضوعات الأساسية، وكذلك من خلال العدد الكبير للردود والتعليقات التي تتلقاها من المشاركين في دوراتها السنوية، والمنتديات الثلاثة الرفيعة المستوى التي جرى عقدها حتى الآن، وحلقات العمل والمنتديات التقنية الدولية ذات الصلة التي جرى تنظيمها في مجال تنمية القدرات.

٦ - ويصف هذا التقرير الإنجازات الهامة التي حققتها لجنة الخبراء، ويحدد الصعوبات التي تواجهها، ويقترح توصيات محددة بشأن طرائق عملها وبرنامج عملها في المستقبل لكي ينظر فيها المجلس.

(١) في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وافقت الجمعية العامة على تغيير اسم قسم رسم الخرائط ليصبح قسم المعلومات الجغرافية المكانية (انظر قرار الجمعية ٦٩/٣٠٨)، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، في إطار الميزانية المعتمدة لحساب دعم عمليات حفظ السلام.

ثانياً - برنامج العمل الأولي للجنة الخبراء

٧ - تصف اختصاصات لجنة الخبراء (قرار المجلس ٢٤/٢٠١١، المرفق) أهداف اللجنة ومهامها بعبارات عامة جداً، وتوفر نقطة بداية هامة، يمكن للجنة انطلاقاً منها أن تحدد برنامج عملها المقبل. وقد كُلفت اللجنة باتخاذ القرارات المشتركة وتحديد التوجهات فيما يتعلق بإنتاج المعلومات الجغرافية المكانية واستخدامها ضمن أطر السياسات الوطنية والعالمية، وهي تعمل على تعزيز المبادئ والسياسات والأساليب والآليات والمعايير الموحدة لكفالة القدرة على الاستفادة من البيانات والخدمات الجغرافية المكانية وتبادلها. وتوفر اللجنة أيضاً منهج عمل لوضع استراتيجيات فعالة بشأن سبل بناء القدرات الوطنية وتعزيزها في مجال المعلومات الجغرافية المكانية، وبخاصة في البلدان النامية. وتشمل الآليات المتاحة جمع ونشر أفضل ممارسات وخبرات الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية فيما يتصل بأمر منها الصكوك القانونية، والترتيبات المؤسسية، ونماذج الإدارة والمعايير التقنية، بسبل منها مشاركة الخبراء.

٨ - وقد وافقت اللجنة، في دورتها الأولى المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وفي محاولة لتوفير طريقة واضحة ونهائية لتخطيط وإعداد الدورات المقبلة، على ضرورة قيامها بوضع "قائمة المسائل" المستمدة من اختصاصات اللجنة، بالاستناد إلى عملية تشاور عالمية موسعة تضم ليس فقط ممثلي الدول الأعضاء، إنما أيضاً المنظمات الدولية المعنية والقطاع الخاص. وأنشئ فريق عامل من أجل وضع قائمة مفصلة لتلك المسائل وخطة العمل المقترحة للإجراءات التي سيتم تنفيذها في السنوات القليلة المقبلة، لكي تنظر فيهما اللجنة.

٩ - وفي دورتها الثانية، المعقودة في آب/أغسطس ٢٠١٢، نظرت اللجنة في قائمة المسائل ووافقت عليها^(٢) باعتبارها وسيلة يُسترشد بها في تحديد نطاق خطة عملها وتوقيتها المحتمل في السنوات المقبلة. ومنذ ذلك الحين، جرى الاسترشاد بقائمة المسائل في تركيز اللجنة على عدد من المواضيع التقنية الأساسية، بما في ذلك: الاتجاهات المستقبلية في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية؛ والإطار المرجعي الجيوديسي العالمي؛ والخريطة العالمية لأغراض التنمية المستدامة؛ واعتماد وتنفيذ المعايير الجغرافية المكانية الدولية؛ وتحديد مجموعات البيانات الأساسية العالمية؛ والمعلومات الجغرافية المكانية لدعم أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ ووضع قاعدة معارف للمعلومات الجغرافية المكانية؛ وتحديد الاتجاهات

(٢) تقرير الأمين العام عن "قائمة المسائل التي ستتناولها اللجنة في الدورات المقبلة" (E/C.20/2012/5/Add.1)،

<http://ggim.un.org/2nd%20Session/E-C20-2012-5%20Inventory%20of%20Issues%2012%20June-pc.pdf>

في الترتيبات المؤسسية الوطنية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية؛ وتحقيق التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات؛ والأطر القانونية والسياساتية؛ ووضع بيان عن المبادئ التوجيهية المشتركة؛ وتطبيق المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث؛ وإدارة الأراضي وتنظيمها.

ثالثاً - الإنجازات الرئيسية التي حققتها لجنة الخبراء

١٠ - وفقاً لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن "تقدّم إليه في عام ٢٠١٦ استعراضاً شاملاً لجميع جوانب عملها وعملياتها لكي يتسنى للدول الأعضاء تقييم مدى فعاليتها"، تقدّم هذا الفرع لمحة عامة عن بعض الإنجازات الرئيسية للجنة، ويبيّن مدى فعالية اللجنة في وضع الهيكل المتعلق بالمعلومات الجغرافية المكانية العالمية للدول الأعضاء، ومساعدة البلدان النامية على بناء وتعزيز قدراتها الوطنية في هذا المجال المعقد والمتنوع.

الدورات السنوية للجنة الخبراء والمنتديات الرفيعة المستوى

١١ - شجّع المجلس الدول الأعضاء، عند إنشاء لجنة الخبراء، على إجراء مناقشات منتظمة رفيعة المستوى لجهات معنية متعددة بشأن المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، بسبل منها عقد منتديات عالمية من أجل المساعدة على إقامة حوار شامل مع جميع الجهات الفاعلة والهيئات المعنية. وعقدت اللجنة دورات سنوية منذ إنشائها، وأحرزت تقدماً كبيراً في إطار برنامج عملها الشامل، وحصلت على دعم وزخم قويين في تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحقيق أهدافها المعلنة. وعقدت اللجنة أيضاً ثلاثة منتديات رفيعة المستوى بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في جمهورية كوريا، وفي شباط/فبراير ٢٠١٣ في قطر، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في الصين، بغية تعزيز الحوار الشامل مع جميع الجهات الفاعلة والهيئات المعنية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية. وسيعقد المنتدى الرابع الرفيع المستوى في أديس أبابا، في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

هيكل تنسيق اللجنة على الصعيدين العالمي والإقليمي

١٢ - يُذكر من بين الدوافع الرئيسية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإنشاء لجنة الخبراء الإقرار بعدم وجود أي آلية عالمية توجّهها الدول الأعضاء لمناقشة المسائل الأساسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية. ومن أجل إقامة هيكل، في إطار عمل اللجنة، لسير المسائل والمنظورات من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، رأت اللجنة أن الأولوية تستلزم تحقيق توافق الآراء بشأن إقامة هيكل إقليمي عالمي تابع للجنة الخبراء، على أن يكون مرتبطاً

ارتباطا وثيقا بولايات تلك اللجنة. وقد أُنجز هذا الهيكل خلال الدورة الخامسة للجنة، مع إقامة اللجنة الإقليمية لأفريقيا رسميا. ويشكل إنشاء خمس لجان إقليمية للجنة الخبراء في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، والأمريكتين، والدول العربية، وأوروبا، وأفريقيا، تؤدي كل منها دورا أساسيا في جهود الدعوة، مبادرة على وشك أن تتحول إلى آلية محكمة للنهوض بالتنسيق بين الدول الأعضاء، ومناقشة مسألة التنسيق، وتعزيزها على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بالمسائل التي تهم اللجنة والدول الأعضاء، وكذلك لإجراء اتصالات مع الأمانة العامة واللجان الإقليمية بشأن التطورات الرئيسية في الفترات الفاصلة بين الدورات السنوية للجنة الخبراء.

دور المعلومات الجغرافية المكانية في تحقيق التنمية المستدامة

١٣ - أشار تقرير الأمين العام، الذي أدى إلى اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرار إنشاء لجنة الخبراء، إشارة صريحة إلى دور المعلومات الجغرافية المكانية في توجيه سياسات التنمية المستدامة ورصدها وتنفيذها. وفي ظل تزايد الاعتراف بأهمية اتباع نهج متكامل في تحقيق التنمية المستدامة، وبضرورة توفير بيانات ومعلومات ذات نوعية جيدة لاستخدامها في صنع القرارات، وقياس ورصد الأهداف والغايات المتعلقة بالتنمية المستدامة، أكدت اللجنة، في دورتها الأولى، على التزامها بعملية الأمم المتحدة التطورية للتنمية المستدامة، وخاصة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وما فتئت لجنة الخبراء تضطلع بجهود متضافرة ومتواصلة من أجل زيادة الاهتمام والوعي بدور المعلومات الجغرافية المكانية، بوصفها أداة تكاملية ضرورية لتمكين صانعي السياسات والقرارات والدوائر الدبلوماسية من رصد التنمية المستدامة وقياسها. وقد بذلت اللجنة المزيد من الجهود من أجل تحقيق أقصى استفادة من الشراكات القائمة في مجال المعلومات الجغرافية المكانية ومن الدوائر المستخدمة لهذه المعلومات، في مجالات مثل الحد من أخطار الكوارث، ورصد الأرض، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد نالت هذه الجهود اعترافا بأهميتها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠، المرفق)، التي تطالب تحديدا باتباع نهج جديدة في استقاء البيانات وتحقيق التكامل فيما بينها كي يتسنى تحسين تلك البيانات من حيث مدى توافرها وجودتها وحسن توقيتها وتصنيفها، بما يدعم تنفيذ الخطة الإنمائية الجديدة على جميع المستويات، بما في ذلك تسخير إسهامات مجموعة واسعة من البيانات، وهذا يشمل المعلومات المستمدة من رصد الأرض، والمعلومات الجغرافية المكانية، مع ضمان المسؤولية الوطنية في دعم تحقيق التقدم ورصده.

إعداد إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة

١٤ - حققت لجنة الخبراء إنجازا كبيرا تمثل في صياغة وتأييد القرار ٢٦٦/٦٩، المعنون "إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة"، وهو قرار تاريخي اتخذته الجمعية العامة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥. ويدعو القرار ٣١/٢٠١٤، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قبل إحالته إلى الجمعية العامة، إلى زيادة التعاون المتعدد الأطراف في مجال الجيوديسيا، بما في ذلك التبادل المفتوح للبيانات الجغرافية المكانية ذات الصلة، ومواصلة بناء القدرات في البلدان النامية، ووضع المعايير والاتفاقيات الدولية. ويبين القرار أهمية عمليات المراقبة الأرضية والاستشعار عن بعد بواسطة السواتل في تتبع التغيرات التي تطرأ على المجموعات السكانية والأغطية الجليدية والمحيطات والغلاف الجوي بمرور الوقت. ويمكن الاستفادة من هذه القياسات الجغرافية المكانية في دعم وضع سياسات التنمية المستدامة، ورصد تغير المناخ وإدارة الكوارث الطبيعية، والسلام والأمن، ويمكن كذلك تسخيرها في مجموعة واسعة من التطبيقات في مجالات النقل والزراعة والتشييد وغيرها من المجالات في الاقتصادات الوطنية. وتعكف لجنة الخبراء حاليا على إعداد خريطة طريق للإطار المرجعي الجيوديسي العالمي لكي تكفل تمكين الدول الأعضاء من تعزيز أهمية تبادل البيانات الجيوديسية، والطرائق المتعلقة بها، والتمويل المستدام، والهياكل الأساسية لدعم احتياجات المجتمع المتزايدة، بما في ذلك احتياجات رصد التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة.

الاتجاهات المستقبلية في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية

١٥ - اتفقت لجنة الخبراء، في دورتها الأولى، على أن هناك حاجة ملحة لتوثيق الاتجاهات الرئيسية التي يُتوقع أن تؤثر في الدوائر المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في السنوات الخمس إلى العشر المقبلة. وأثمر ذلك عن تحقيق تقارب في المسائل والاتجاهات على النحو المبين في التقرير الاستراتيجي المعنون 'الاتجاهات المستقبلية في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية: رؤية السنوات الخمس إلى العشر المقبلة'^(٣) الذي جمع المساهمات التي قدمها خبراء بارزون من مختلف أنحاء العالم. وأصبح التقرير، الذي أقرته اللجنة في دورتها الثالثة في عام ٢٠١٣، متاحا الآن بثماني لغات، وما برح العديد من صانعي السياسات والقرارات في شتى أنحاء العالم يستخدمه كوثيقة مرجعية بارزة. ويقدم التقرير تحليلا مفصلا للمواضيع والاتجاهات الرئيسية التي ستؤثر في قطاع إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في

(٣) انظر: <http://gim.un.org/docs/Future-trends.pdf>.

السنوات المقبلة، ويُعدُّ أيضا بمثابة دليل تقني تستعين به الدول الأعضاء في إعداد استراتيجياتها وخططها الوطنية المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية. وفي إطار استعداد اللجنة للاستعراض الذي سيجريه المجلس لجميع جوانب عملها وعملياتها، استعرضت اللجنة التقرير المتعلق بالاتجاهات المستقبلية واستكملته خلال عام ٢٠١٥، ثم اعتمده مكتب اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥^(٤).

بيان المبادئ التوجيهية المشتركة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية

١٦ - بعد أربع سنوات من التطوير الموضوعي، أقرَّت لجنة الخبراء بيان المبادئ التوجيهية المشتركة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية^(٥) في دورتها الخامسة، المعقودة في آب/أغسطس ٢٠١٥. وتوفّر هذه المبادئ الخمسة عشر قواعد سلوك رئيسية لدعم الممارسات المهنية في الدوائر المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية. ويتمثل الهدف من هذه المبادئ، المصنفة في ثلاثة موضوعات عامة هي الابتكار والإدارة والامتنال، في كفاءة قدرة المعلومات الجغرافية المكانية الدقيقة والمضمونة والموثوقة، على الصعيد العالمي، على مواجهة التحديات العالمية ومواكبة خطة التنمية المستدامة.

وضع معايير للدوائر العالمية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية

١٧ - في الدورة الخامسة، رحبت لجنة الخبراء بالتقرير الذي قدمه ثلاثة من شركائها المؤسسين، وهم الاتحاد المعني بالمعايير الجغرافية المكانية المفتوحة، واللجنة التقنية ٢١١ التابعة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والمنظمة الهيدروغرافية الدولية. واعتمدت اللجنة النسخة النهائية المنشورة للدليل المتعلق بدور المعايير في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية^(٦)، والوثيقة المصاحبة بشأن التوصيات المتعلقة بالمعايير حسب الفئة^(٧)، باعتبارهما يمثلان أفضل الممارسات المتبعة في مجال المعايير الجغرافية المكانية على الصعيد الدولي لتطبيقها على الهياكل الأساسية للبيانات المكانية. وقد صدر الدليل والوثيقة المصاحبة له بفضل المشاورات المكثفة التي جرت في إطار اللجنة، ويتمثل الهدف منهما في توفير المعلومات لصانعي السياسات ومديري

(٤) انظر: <http://ggim.un.org/UN%20Resource%20Documents.html>.

(٥) انظر:

<http://ggim.un.org/docs/meetings/GGIM5/statement%20of%20shared%20guiding%20principles%20flyer.pdf>

(٦) انظر: <http://ggim.un.org/docs/Standards%20Guide%20for%20UNGGIM%20-%20Final.pdf>.

(٧) انظر: <http://ggim.un.org/docs/Standards%20Companion%20Document%20UN-GGIM%20-%20Final.pdf>.

البرامج في الدول الأعضاء بشأن قيمة استخدام المعايير الجغرافية المكانية في كلا القطاعين العام والخاص. ويجري ترجمة الدليل والوثيقة المصاحبة إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة بدعم من الدول الأعضاء المعنية.

تنمية القدرات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية

١٨ - عملاً بميثاق لجنة الخبراء، تجري الجهود على مختلف المستويات وفي مختلف المناطق من أجل دعم تنمية القدرات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، ولا سيما في البلدان النامية، بغية تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية على إنشاء الهياكل الأساسية للبيانات المكانية وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين على المستوى الوطني. وفي عام ٢٠١٢، بدأت جمهورية الصين الشعبية، من خلال الإدارة الوطنية للمسح ورسم الخرائط والمعلومات الجغرافية، بتنفيذ مشروع للتعاون الدولي بعنوان "تنمية القدرات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في الصين والبلدان النامية الأخرى خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧" (مشروع الصندوق الاستثماري الصيني) مع أمانة لجنة الخبراء. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرة على إنتاج المعلومات الجغرافية المكانية وإدارتها ونشرها في الصين والبلدان النامية الأخرى، مع التركيز بشكل خاص على ما يلي: تعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي للنظم الوطنية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية؛ وتحسين نشر البيانات الجغرافية المكانية في أوساط صانعي السياسات والمستعملين الآخرين؛ وزيادة قدرة النظام الوطني لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على إنتاج بيانات جغرافية مكانية أفضل جودة وأكثر صلة بالموضوع لكي يستخدمها صانعو السياسات وغيرهم من المستعملين.

١٩ - وفي الأمريكتين، تضطلع حكومة المكسيك، من خلال الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا، بدور ريادي في توفير الدعم المالي والتقني لـ ١٩ بلداً في منطقة البحر الكاريبي، من خلال مشروع تعزيز الهياكل الأساسية للبيانات المكانية في الدول والأقاليم الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية، بالتعاون مع الرابطة. وتمثل أهداف المشروع فيما يلي: بناء الهياكل الأساسية والمعارف من أجل تعزيز إنشاء الهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية؛ وتقليل الثغرات في الهياكل الأساسية للبيانات الجغرافية المكانية في منطقة البحر الكاريبي وفي باقي الأمريكتين؛ ودعم إدماج ومشاركة البلدان الكاريبية في الإطار الدولي لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية؛ وتعزيز الجهود الرامية إلى إنشاء الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي؛ وإتاحة الحصول على المعلومات وتبادلها فيما بين بلدان منطقة البحر الكاريبي والأمريكتين؛ وإنتاج وتجميع المعلومات من أجل تصميم وتنفيذ خطط التنمية الوطنية والإقليمية.

٢٠ - وعلى الصعيد العالمي، تضمنت أهداف لجنة الخبراء توفير منهاج عمل لوضع استراتيجيات فعالة بشأن كيفية بناء القدرات الوطنية وتعزيزها في مجال المعلومات الجغرافية المكانية، وبخاصة في البلدان النامية. وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف، اضطلعت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بمشروع منفذ في إطار حساب التنمية بعنوان "تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية لتحسين وضع السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي"، خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وتضمنت أهداف المشروع ما يلي: تحسين تكامل البيانات الجغرافية المكانية مع مجموعة متنوعة من البيانات الإحصائية الأخرى، منها البيانات الديمغرافية والاجتماعية-الاقتصادية؛ ودعم وضع استراتيجيات للمعلومات الجغرافية المكانية وإنشاء أطر للمعلومات الجغرافية المكانية؛ وتعزيز القدرات المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية لدعم الأنشطة الإحصائية، بما يؤدي إلى تحسين إمكانية الحصول على المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية الخاصة بالبلدان؛ وتعزيز قدرات السلطات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية وغيرها من المؤسسات التي تشارك في الأنشطة المتصلة بالمعلومات الجغرافية المكانية.

تنسيق أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية

٢١ - أقامت لجنة الخبراء شراكات مفيدة في إطار منظومة الأمم المتحدة ومع منظمات حكومية دولية أخرى، مثل المنظمة الهيدروغرافية الدولية، والهيئات الدولية مثل الفريق المعني برصد الأرض، والاتحاد الدولي للمساحين، والجمعية الدولية للمسح التصويري والاستشعار عن بعد، والرابطة الدولية لرسم الخرائط، واللجنة التقنية ٢١١ التابعة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والاتحاد المعني بالمعايير الجغرافية المكانية المفتوحة، وغيرها من الهيئات. وكفلت هذه الشراكات للجنة أن تلي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تعمل، حسب الاقتضاء، مع الجهات الفاعلة المعنية بالإضافة إلى الدول الأعضاء. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يتم تيسير الجوانب المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية أساساً من خلال هيئتين: أولاً، الآلية الحكومية الدولية التابعة لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية، وهي المسؤولة عن التشجيع على توحيد الأسماء الجغرافية، وتتألف من رسامي خرائط، وجغرافيين، وخبراء الأسماء، ومؤرخين، وعلماء لغات، ومخططين، ومساحين من الدول الأعضاء. وثانياً، الآلية التشغيلية الداخلية التابعة لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمعلومات الجغرافية، التي تتألف من فريق تقني مخصص يضم ممارسين في مجال المعلومات الجغرافية المكانية تابعين لمنظومة الأمم المتحدة، وهم يجتمعون سنوياً لتناول المسائل التشغيلية المشتركة المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية، مثل الخرائط، والحدود، وتبادل البيانات، والمعايير، وهي مسائل تندرج في إطار دعم عمل مؤسسات الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

إدارة المعلومات والمعارف

٢٢ - عندما أنشأ المجلس لجنة الخبراء، شدد على أهمية مضاعفة الجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لتعزيز تبادل المعارف والخبرات من أجل مساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها الوطنية وتطويرها في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية. وفي هذا الإطار، أنشئ على الفور موقع شبكي تابع للجنة^(٨) من أجل توفير المعلومات الملائمة في الوقت المناسب بشأن المناسبات والاجتماعات، والموارد المرتبطة بها. كما يوفر الموقع الشبكي معلومات بشأن الكيانات الإقليمية، وأفرقة الخبراء والأفرقة العاملة، والشركاء، وإقامة المناسبات، وبرامج العمل الرئيسية، بما في ذلك قاعدة المعارف الخاصة باللجنة^(٩). وتُيسر قاعدة المعارف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال وضع وإدارة الهياكل الأساسية والترتيبات المتعلقة بالبيانات المكانية على الصعيد الوطني. وقد صُممت هذه القاعدة بهدف الاستفادة إلى أقصى حد من جمع البيانات والمعلومات وتنظيمها واسترجاعها في مجالات منها: حالة إدارة وتُظم المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد الوطني؛ وإدارة المعلومات الجيوديسية العالمية؛ وحالة رسم الخرائط في العالم؛ وتحقيق التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية؛ وأفضل الممارسات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية ودراسات الحالات الفردية في البلدان؛ والأدلة التدريبية؛ والمنشورات المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية؛ وغيرها من الموضوعات. وتتيح قاعدة المعارف الأطلاع بسهولة على مستودع عالمي للمعلومات والمعارف اللازمة لدعم إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي من جانب السلطات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية ودوائر المعلومات الجغرافية المكانية عموماً.

تحقيق التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية

٢٣ - في عام ٢٠١٣، اعترفت لجنة الخبراء واللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة بأن ربط المعلومات الجغرافية المكانية بالمعلومات الإحصائية يكتسي أهمية وقيمة واضحتين في تحسين مطابقة الأدلة التي تُتخذ على أساسها القرارات. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئ فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، الذي يتألف من خبراء وطنيين يمثلون كلا من الدوائر الإحصائية والدوائر المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية، للتعامل مع "الأهمية الحاسمة لتحقيق التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية وبين الإحصاءات والبيانات

(٨) انظر: <http://ggim.un.org>.

(٩) قاعدة المعارف الخاصة بلجنة الخبراء: <http://ggim.un.org/knowledgebase/Knowledgebase.aspx>.

الاجتماعية الاقتصادية ووضع إطار جغرافي مكاني وإحصائي، خاصة في سياق المناقشة الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“ (E/2013/46-E/C.20/2013/17).

٢٤ - ويتعامل كل من الوسط المهني الإحصائي من جهة، والوسط المهني المختص بالمعلومات الجغرافية والمكانية من جهة أخرى، رغم الاختلاف الكبير بين الولايتين المنوطتين بهما على الصعيد الوطني، مع بيانات جديدة وأوفر من ذي قبل، من بينها البيانات الضخمة، والأدوات التحليلية المناسبة معها. وتُتيح عمليات التكامل الجارية حالياً فرصة لإطلاع صنّاع القرارات على المزايا التي يوفرها استقاء البيانات والمعلومات القائمة على الأدلة من مصادر متعددة، ووفقاً لمقاييس متعددة، في عملية صنع القرارات ورسم السياسات. ويعمل كلا الوسطين، بتوجيه من لجنة الخبراء واللجنة الإحصائية، على معالجة التحديات المطروحة على صعيد التنسيق فيما بين بيانات ومعلومات كل منهما، وتحقيق التكامل فيما بينها بفعالية لإبراز مدى إسهام الأنشطة التي يقوم بها في توفير الأدوات والبيانات المناسبة في الوقت المناسب، وكذلك إبراز إمكانية تسخير تلك البيانات للمساهمة في تنفيذ الأهداف والغايات والمؤشرات المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وفي هذا الصدد، سيُعرض إطار المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية^(١) على لجنة الخبراء واللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٦.

رابعاً - التحديات الماثلة

٢٥ - وردَ في الفرع السابق تنويهٌ بما أحرزته لجنة الخبراء من إنجازات كبيرة وتقدم. غير أنه ما يزال أمام اللجنة الكثير لتقوم به من أجل تعزيز الإدراك بقيمة المعلومات الجغرافية المكانية والدور البالغ الأهمية الذي تؤديه في معالجة قضايا وتحديات محلية وإقليمية وعالمية، وتحديدًا على الصعيدين التقني والمؤسسي، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛ وعلى صعيد السياسات العامة، بالتأثير على صانعي القرارات ومن خلال إدماج المعلومات الجغرافية المكانية في السياسات الوطنية في جميع أنحاء العالم. وتجدد الإشارة إلى أن اللجنة لا تزال حديثة جداً، وقد أخذت على عاتقها مهمة معالجة قضايا وتحديات ظلت مطروحة في بعض الحالات على مدى سنوات عديدة. ولذلك، يركز هذا الفرع على التحديات التي تواجهها لجنة الخبراء، ويحلل من جوانب متعددة الأعمال المندرجة تحت الولاية المنوطة بها التي لم تُنجز بالكامل حتى الآن.

(١٠) انظر: <http://unstats.un.org/unsd/statcom/47th-session/documents/2016-31-EG-on-integration-of-statistical-and-geospatial-information-.E.pdf>

التحديات المطروحة على الصعيد العالمي

٢٦ - على الرغم من أن أوجه الترابط بين العلوم والسياسات والبيانات، وما يتصل بها من أوجه قصور في الفهم، تشكل عناصر أساسية لقياس ورصد تنفيذ أهداف ومؤشرات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإنها لا تزال تطرح صعوبات للأوساط المعنية بالبيانات الجغرافية المكانية في كثير من الدول الأعضاء، بخاصة فيما يتعلق بأفضل السبل المتاحة لتعزيز الجهود المبذولة لإبراز كيف وأين يمكن للمعلومات الجغرافية المكانية أن تسهم في مساعي تحقيق خطط العمل الوطنية. ويمكن القول إن الممارسات المتبعة في سياسات التنمية المستدامة، والترتيبات الوطنية المتعلقة بسياسات المعلومات الجغرافية المكانية، والتدابير المتخذة في الأوساط المهنية المختصة بالمعلومات الجغرافية المكانية، لم تستخلص ولم تبين بما فيه الكفاية حتى الآن دور المعلومات الجغرافية المكانية في المساهمة في التنمية المستدامة. ويعني ذلك أن الحاجة لا تزال كبيرة إلى مواصلة مساعي الاتصال والتوعية على الصعيد العالمي، نظراً لأن الحاجة إلى القدرات في مجال المعلومات الجغرافية المكانية والطلب عليها كبيران وآخذان في الازدياد.

٢٧ - وتتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق) تدابير واضحة وعملية تتعلق بتحقيق التنمية المستدامة، منها ما يُمهد الطريق إلى وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة وإحداث تقارب مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ووردت في الوثيقة الختامية إشارتان بالغتا الأهمية إلى المعلومات الجغرافية المكانية: إشارة تتعلق بالحد من مخاطر الكوارث تقول: "نُقرُّ كذلك بأهمية إجراء تقييمات شاملة للمخاطر والأخطار وتبادل المعارف والمعلومات، بما في ذلك تبادل معلومات جغرافية مكانية موثوق بها"؛ وإشارة تتعلق بوسائل التنفيذ، أي التكنولوجيات، تقول: "نقر بأهمية البيانات القائمة على تكنولوجيا الفضاء والرصد في الموقع والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوق بها بالنسبة لرسم السياسات العامة ووضع البرامج وعمليات المشاريع في مجال التنمية المستدامة".

٢٨ - ويدعو التقرير التجميعي للأمم المتحدة بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (A/69/700)^(١١) إلى "أن نسلِّك طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة أساسه الأدلة" و "يرتكز على ثورة البيانات". ويشير تقرير فريق الخبراء الاستشاري المستقل التابع للأمم المتحدة المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة، المعنون "World That

(١١) انظر: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/69/700&Lang=E

Counts^(١٢)، إلى أنه كي يتسنى تسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة، يجب على الأمم المتحدة أن تضع استراتيجية شاملة وخريطة طريق من أجل التوصل إلى "توافق عالمي بشأن البيانات"، بما يراعي ضرورة "التعجيل بوضع واعتماد معايير قانونية وتقنية وجغرافية مكانية وإحصائية".

٢٩ - ويرد بقدر من التفصيل، ضمن موضوع "نقيس ما نعتز به: بيانات مستدامة من أجل التنمية المستدامة"، في التقرير النهائي الذي أصدره الأمين العام عن الأهداف الإنمائية للألفية^(١٣) في تموز/يوليه ٢٠١٥، إشارات إلى الحاجة إلى بيانات أفضل لدعم تنفيذ خطة التنمية الجديدة على جميع المستويات. وللكتير من هذه الإشارات صلة وثيقة بالجهود التي تبذلها لجنة الخبراء في مجال المعلومات الجغرافية المكانية. ومما تفيد به تلك الإشارات ما يلي: أنه يطرأ تحسّن حقيقي في البيانات عندما يلتقي الطلب مع الدعم السياسي؛ وأنه ما زال هناك نقص في البيانات ذات الأهمية البالغة لرسم السياسات الإنمائية رغم التحسن المحرز؛ وأن هناك حاجة إلى البيانات الآنية لاتخاذ قرارات أفضل بشكل أسرع؛ وأنه بإمكان البيانات الجغرافية المكانية أن تدعم أنشطة الرصد في كثير من جوانب التنمية، تتراوح من الرعاية الصحية إلى إدارة الموارد الطبيعية؛ وأن التكنولوجيا الجديدة تحدّث تغييرات حالياً في طريقة جمع البيانات وتحليلها ونشرها؛ وأن تحديد معايير عالمية ووضع نظام إحصائي متكامل عنصران رئيسيان لتنفيذ أنشطة الرصد بفعالية؛ وأنه لا بد من أن تكون البيانات مفتوحة ومتاحة يُسر وذات جدوى في عملية اتخاذ القرارات في مجال التنمية. وفيما يتعلق بتسخير البيانات الجغرافية المكانية في دعم أنشطة الرصد، اعترف التقرير على وجه التحديد بأهمية المعلومات الجغرافية المكانية، إذ جاء فيه أن "لمعرفة أماكن تواجد الناس والأشياء والعلاقات فيما بينهم أهمية أساسية لاتخاذ قرارات مستنيرة. وتساعد المعلومات الشاملة القائمة على تحديد المواقع الحكومات على وضع الأولويات الاستراتيجية واتخاذ القرارات وقياس النتائج ورصدها. والبيانات الجغرافية المكانية، بعد وضعها، يمكن أن تُستخدم مرات كثيرة لدعم العديد من التطبيقات".

٣٠ - وتشير خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٤) تحديداً إلى ضرورة اتباع نهج جديدة في استقاء البيانات ودمجها كي يتسنى تحسين البيانات من حيث مدى توافرها وجودتها

(١٢) انظر: A World That Counts: <http://www.undatarevolution.org/report/>

(١٣) انظر: التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥. <http://www.un.org/millenniumgoals/>

(١٤) تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠:

<https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/7891Transforming%20Our%20World.pdf>

وحسن توقيتها وتصنيفها بما يدعم تنفيذ خطة التنمية الجديدة على جميع المستويات، بما في ذلك "تسخير إسهامات طائفة واسعة من البيانات، بما فيها المعلومات الجغرافية المكانية، وهذا يشمل المعلومات المستمدة من رصد الأرض والمعلومات الجغرافية المكانية، مع ضمان المسؤولية الوطنية في دعم تحقيق التقدم ورصده". وحُدِّد لتلبية تلك الحاجة هدف وغاية وموعد للتنفيذ، على النحو المبين في الهدف ١٧، في الشق المتعلق بالبيانات والرصد والمساءلة كما يلي: "تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠". وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن لجنة الخبراء تملك معارف كبيرة وبتاح أمامها فرص كثيرة للمشاركة في تنفيذ الخطة الجديدة، حيث سيلزم توافر بيانات ومعلومات شاملة وموثوقة في الوقت المناسب لدعم سياسة التنمية المستدامة وعمليات صنع القرار على جميع المستويات في الأعوام المقبلة.

٣١ - وبما أن الكثير من الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تكتسي بعدا جغرافيا مكانيا، تعهدت لجنة الخبراء، في المقرر ١٠١/٥ الذي اتخذته في دورتها الخامسة، بالعمل عن كثب مع الأوساط الإحصائية، على الصعيدين الوطني والعالمي، بتقديم إسهامات في عمليات وضع الإطار العالمي للمؤشرات برعاية فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وذلك لأن أهدافا كثيرة لها أبعاد تتعلق برسم الخرائط والبيانات الجغرافية المكانية. ولهذا الغرض، أنشأت اللجنة فريق عمل يضم خبراء من الدول الأعضاء مختصين في البيانات الجغرافية المكانية، ليساعدوا في إعداد الإسهامات بالاستناد إلى العمل المنجز وآليات العمل السارية.

٣٢ - ورغم توافر الكثير من التكنولوجيات والبيانات والمعلومات لدعم معالجة العديد من جوانب التحديات الرئيسية المطروحة على الصعيد العالمي كالسلام والأمن، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة، والاستجابة الإنسانية وفي حالات الطوارئ، فلا تزال هناك ثغرات، وهي تختلف باختلاف الجهات صاحبة المصلحة والجهات الفاعلة. ويُتيح ذلك فرصة أمام لجنة الخبراء لإطلاع واضعي السياسات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي على المواضيع المشار إليها أعلاه، وكذلك على الآليات من قبيل المواضيع العالمية الرئيسية لبيانات الجغرافية المكانية، والإطار المرجعي الجيوديسي العالمي، وإمكانية التشغيل البيئي للبيانات، ومعايير البيانات، والمسائل القانونية والأخرى المتعلقة بالسياسات، والتطورات والاتجاهات التي

يشهدها مجال المعلومات الجغرافية المكانية والتكنولوجيات المرتبطة به، ووسائل إدارة البيانات والمعلومات، ولا سيما في مجالات التطبيق. ومن الضروري مواصلة جهود التوعية على أعلى مستويات صنع القرارات ورسم السياسات، غير أنه يتعين في الوقت نفسه تعزيز الجهود المبذولة في مجالات تنمية القدرات والتثقيف والتوعية بشأن سبل تحسين استخدام العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية من أجل تلبية الاحتياجات المستجدة.

التحديات المطروحة على الصعيد الإقليمي

٣٣ - مع أن لجنة الخبراء قد أشارت إلى المسائل الشاملة التي يلزم معالجتها على الصعيد العالمي، فمن المسلم به أن هناك خصوصيات إقليمية يجب مراعاتها عند معالجة المسائل المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية. فكل منطقة إقليمية تختلف عن غيرها من حيث التحديات التي تواجهها، ويرجع ذلك إلى خصائصها الإقليمية، سواء من الناحية الجغرافية أو الجغرافية المكانية، وطرائقها في العمل، ومجالاتها ذات الأولوية، ومراحل تنميتها، ومدى تنفيذها لعملية إدارة المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض تنميتها الوطنية والإقليمية. ومن بين المزايا الهائلة التي ينطوي عليها تطبيق إدارة المعلومات الجغرافية المكانية والتكنولوجيات المرتبطة بها، يشار إلى الإمكانية المتاحة بشكل سريع لتحقيق نقلات نوعية وقطع أشواط كبيرة في التنمية. غير أن تحقيق ذلك يتطلب إقامة الآليات الأساسية اللازمة لإدارة المؤسسية، حتى تُفضي الاستراتيجية الوطنية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية إلى النتائج المتوخاة. ولاحظت لجنة الخبراء أنه رغم تطبيق بعض المناطق الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية في أنحاء منها فحسب، يُحتمل أيضا وجود اختلافات في هذا الصدد على الصعيد دون الإقليمي، كما يتبين من حالات البلدان الكاريبية في منطقة الأمريكتين، أو دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذه الحالات، من شأن التعاون الأقليمي والتنسيق فيما بين الدول الجزرية الصغيرة أن يتيح فرصا لتعزيز الحوار نظرا إلى القضايا والتحديات المشتركة المطروحة. إلا أنه يوجد مجال ينطوي على تحدٍّ يشمل جميع المناطق الإقليمية المعنية وهو بناء القدرات، ولا سيما فيما يتصل بالفجوة التكنولوجية. وبما أن مجال التكنولوجيات الجغرافية المكانية يعتمد على تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوجه عام، يجب على الأوساط المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي أن تُظهر براعة دائمة في سرعة ومدى اعتماد وتنفيذ التكنولوجيات المذكورة.

التحديات المطروحة على الصعيد الوطني

٣٤ - يتمثل أحد التحديات المشتركة التي تواجهها السلطات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية داخل بلدانها في (غياب) الوعي على المستوى السياسي بالنقل النوعية التي حققتها إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، إذ تحولت من مجرد أداة لوضع التصورات ورسم الخرائط لتصبح أداة أساسية لصنع القرارات على أساس الأدلة، ويرجع ذلك لقدرتها على دمج وتحليل البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية وغيرها من البيانات والمعلومات، من قطاعات متعددة ووفقا لمقاييس متعددة، بغرض توفير صورة عملياتية عامة. والتحول من أداة لرسم الخرائط إلى أداة متكاملة تُسَخَّر لاتخاذ القرارات يطرح تحديات ما لم توجد أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية تتيح التشغيل البيئي للبيانات والمعلومات بكفاءة وفعالية فيما بين مختلف المؤسسات الوطنية التي تستعين بالمعلومات الجغرافية المكانية. وفي حين أن حالة ومستوى النضج كثيرا ما يكونان رهنا بالظروف القائمة في كل بلد، فإن غياب الوعي إلى حد كبير، في هذا المجال، يلزم معالجته على أعلى المستويات، سواء ضمن السياق الاستراتيجي أو التنفيذي من عملية التنمية الوطنية. وسيلزم أيضا إحداث تغيير جذري واتباع نهج تعاونية ليتسنى ربط مختلف البيانات، سواء كانت بيانات ديمغرافية أو إحصائية أو بيانات عن رصد الأرض أو بيانات بيئية أو غيرها من البيانات الجغرافية المكانية المجتمعية، بالعنصر الوحيد المشترك فيما بينها وهو الموقع الجغرافي. وكما يتبين من النمو المتزايد بسرعة كبيرة في خدمات تحديد المواقع في القطاعات الصناعية والقطاع الخاص، سيكون لعنصر تحديد موقع البيانات، بما فيها البيانات الإحصائية، أهمية بالغة في المستقبل. ورغم أن تحقيق الاعتراف بنضج هذه الأطر يشكل حجر الأساس لنجاح أي استراتيجية وطنية تتعلق بالمعلومات الجغرافية المكانية، فإن التطبيق المستدام يجب أن يلبى احتياجات آليات الدعم المؤسسية والمالية والمنهجية والتقنية كي تتمكن السلطات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية في كل بلد من كفاءة تقديم الخدمات على النحو المناسب، وكثيرا ما تكون تلك السلطات هي السلطات الوطنية المعنية برسم الخرائط (وبوضع الخرائط المساحية).

التحديات المطروحة على صعيد منظومة الأمم المتحدة

٣٥ - رغم أنه لا يزال يُتوقع حدوث زيادة في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، فإن العديد من الأنشطة التعاونية المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية المضطلع بها داخل الأمم المتحدة هي أنشطة تُنفذ منذ عدة سنوات على أساس "بذل قصارى الجهود". وبوجه عام، يجب الاستمرار في الفترة المقبلة في بذل جهود متضافرة

لزيادة الوعي بالمعلومات الجغرافية المكانية وبقيمتها، وبالمجالات التي تُطبَّق فيها على صعيد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في الترويج للفوائد المتأتية من إدارة المعلومات الجغرافية المكانية بالنسبة لعمليات صنع القرارات ورسم السياسات بالاستناد إلى الأدلة، وكفالة عدم بذل جهود متكررة. وفي هذا الصدد، تُبقي لجنة الخبراء على بند دائم في جدول الأعمال يتعلق بتنسيق أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، ويشمل إسهامات من فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمعلومات الجغرافية.

٣٦ - وأشارت لجنة الخبراء في المقرر ١١٠/٥، المتخذ أثناء دورتها الخامسة المعقودة في آب/أغسطس ٢٠١٥، إلى المبادرات القيّمة الكثيرة في مجال المعلومات الجغرافية المكانية المضطلع بها في مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة. ومع إعرابها عن قدر من القلق لوجوب أن تكون تلك المبادرات مستدامة ولا تبدو مجزأة، فإنها دعت إلى وضع تقرير يوثق موارد المعلومات الجغرافية المكانية والأنشطة وترتيبات الحوكمة المتعلقة بها في منظومة الأمم المتحدة توثيقاً منهجياً، ودعت الأمانة العامة إلى العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمعلومات الجغرافية من أجل التواصل مع شركاء الأمم المتحدة ذوي الصلة لكي يساعدوا في إعداد التقرير. كما اقترحت اللجنة أن تُجرى، عند إعداد التقرير، دراسة لأطر التنسيق الأخرى القائمة في الأمم المتحدة، مؤكّدة ضرورة أن تقدم الإدارة العليا دعماً لكفالة التعاون الفعال، بما يشمل وضع مقترح لإنشاء آلية تنسيق أكثر تنظيمًا، واتفقت على إدراج مسألة التنسيق الفعال لأنشطة منظومة الأمم المتحدة بشأن المعلومات الجغرافية المكانية في الاستعراض الذي تعده لجنة الخبراء بشأن أعمالها لكي تقدمه إلى المجلس في عام ٢٠١٦.

التحديات التي تواجه الأمانة العامة

٣٧ - إذ تواصل اللجنة، باعتبارها الهيئة العليا المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية العالمية في الأمم المتحدة، تعزيز مكانتها وتوسيع نطاق دورها وولايتها في الإسهام في الخطة العالمية، يستمرُّ أيضاً نمو التطلعات المتعلقة بالحصول على قدر أكبر من الدعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة. ففي البداية، كان قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء لجنة الخبراء على أن تشترك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الدعم الميداني في أداء مهام الأمانة الفنية للجنة، في حدود الموارد المتاحة، أمراً مستصوباً. غير أن برنامج عمل اللجنة المتنامي باستمرار أدى إلى إلقاء عبء عمل متناسب على مستوى الموارد المحدودة المتوفرة لدى الأمانة العامة، التي تواجهها تحديات أداء دور الأمانة العامة ووظيفتها في تلبية الاحتياجات المتزايدة للجنة والدول الأعضاء من أنشطة الاجتماعات والتنسيق.

٣٨ - وعلى الرغم من الدعم الكبير والسخي الذي قدمته دائرة إدارة المؤتمرات التابعة للأمم المتحدة في مقرها في نيويورك، فإنه لا تتوافر حالياً للجنة الخبراء، ومن خلالها لأمانة اللجنة، خدمات رسمية وموارد كافية من دائرة إدارة المؤتمرات التابعة للأمم المتحدة أثناء الدورات التي تعقدتها لجنة الخبراء لمدة ثلاثة أيام كل سنة. ووفقاً للبيان الشفوي ذي الصلة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الذي صدر حين أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة في عام ٢٠١١، لا تقدّم خدمات المؤتمرات في الوقت الحاضر إلا أثناء فترات "النشاط المنخفض" (كانون الثاني/يناير أو آب/أغسطس) و "حسب ما هو متاح".

٣٩ - وأكدت لجنة الخبراء في المقرر ١١٣/٥ المتخذ أثناء دورتها الخامسة المعقودة في آب/أغسطس ٢٠١٥ أن التمويل المستدام لعمليات اللجنة لازم لكفالة استمرار فعاليتها، وهذا يشمل دعم المؤتمرات، ودعم الأمانة الموضوعي والتقني، ولا سيما تمويل مشاركة مندوبين وطنيين من البلدان النامية، من أجل كفالة تمثيل واسع النطاق ومتوازن في دورات اللجنة. وفي هذا السياق أقرت اللجنة مع الامتنان بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة لتأمين تمويل قصير الأجل من طائفة متنوعة من المصادر خلال السنوات الماضية، وأعربت عن تقديرها للجهات المانحة المختلفة، وأشارت إلى أن هذا التمويل القصير الأجل غير قابل للاستدامة، وذكرت أيضاً أن قدراً من التمويل سيلزم تديره من خلال توحيد الأنشطة وترشيد مختلف الهيئات المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

خامساً - توحيد أنشطة الهيئات الفرعية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٠ - أتاح الاستعراض الشامل لعمل اللجنة، وهو عمل يتناسب من حيث نطاقه مع النجاح الذي تحقّق في إقامة هيكل اللجان الإقليمية، فرصة سانحة للجنة لكي تدرس وتستعرض بالتفصيل اثنتين من الهيئات الفرعية الحالية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهما مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ^(١٥)، ومؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط للأمريكتين^(١٦). وقد أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تموز/يوليه ١٩٥٤ (القرار ٥٥٦ (د-١٨))، المؤتمر

(١٥) مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ:
<http://unstats.un.org/unsd/geoinfo/RCC/unrccap.html>

(١٦) مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط للأمريكتين:
<http://unstats.un.org/unsd/geoinfo/RCC/unrcca.html>

الإقليمي لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ، الذي يُعقد كل ثلاث سنوات لمدة خمسة أيام، لتمكين حكومات الدول الأعضاء من حفز عمليات مسح أقاليمها الوطنية ورسم خرائطها. وكان يُنظر إلى عقد مؤتمر إقليمي معني برسم الخرائط باعتباره وسيلة فعالة لتحقيق تلك الأهداف. وعُقد مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الأول لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ عام ١٩٥٥. وبعد الإحاطة علما بنجاح المؤتمرات الإقليمية لرسم الخرائط التي عُقدت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أنشأ المجلس أيضا مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط للأمريكتين، في دورته السادسة والخمسين المعقودة عام ١٩٧٤ (القرار ١٨٣٩ (د-٥٦)). وعُقد مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الأول لرسم الخرائط للأمريكتين في عام ١٩٧٦، وهو يعقد مرة كل أربع سنوات لمدة خمسة أيام أيضا.

٤١ - ولكي يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن القرارات التي تعتمدها مؤتمرات الأمم المتحدة الإقليمية لرسم الخرائط، أنشئت اللجنة الدائمة المعنية بالهيكل الأساسي لنظم المعلومات الجغرافية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الدائمة المعنية بالهيكل الأساسية للبيانات الجغرافية المكانية للأمريكتين، لتعملا في نطاق اختصاص المؤتمرات الإقليمية لرسم الخرائط. وعقب إنشاء لجنة الخبراء في عام ٢٠١١، وبالنظر إلى أن اللجنة تجتمع سنويا، تم في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، على التوالي، تغيير اسم لجنة آسيا والمحيط الهادئ ليصبح اللجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية للأمم المتحدة على الصعيد العالمي المعنية بآسيا والمحيط الهادئ، وتغيير اسم لجنة الأمريكتين ليصبح اللجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية للأمم المتحدة على الصعيد العالمي المعنية بالأمريكتين، وأصبحت اللجنتان ترفعان تقاريرهما كل سنة إلى لجنة الخبراء.

٤٢ - وتتوافق آراء ممثلي حكومات الدول الأعضاء على أن المؤتمرات الإقليمية لرسم الخرائط، على الرغم من دورها البالغ الأهمية في النهوض بمجال رسم الخرائط والمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد الإقليمي طيلة عدة سنوات، قد حققت الغرض المنشود منها وأصبحت الآن زائدة عن الحاجة، لا سيما أنها لا تفي إلا باحتياجات منطقتين جغرافيتين. فقد أصبح الدور الوظيفي للمؤتمرات الإقليمية لرسم الخرائط يندرج ضمن مهام لجنة الخبراء والهيكل الإقليمي لتلك اللجنة. وبما أن اجتماعات اللجان الإقليمية تُعقد في مناطق الأمم المتحدة الإقليمية الخمس جميعها مرة في السنة على الأقل، وأنها جميعا ترفع تقارير رسمية إلى لجنة الخبراء، فلم تعد هناك حاجة إلى مؤتمرات الأمم المتحدة الإقليمية لرسم الخرائط، ويمكن الاستغناء عنها في جدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة، على أن تضطلع بولاياتها والتزاماتها لجنة الخبراء.

٤٣ - وفي الدورة العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ، المعقودة في جمهورية كوريا في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اعتمد الممثلون قراراً يؤيد ولاية لجنة الخبراء لتعزيز دورها وزيادة إسهامها في أعمال الأمم المتحدة، واتفقوا على أن الشكل الرسمي لمؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط لم يعد شرطاً ضرورياً، وأوصوا بأن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالاستغناء عن مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ في جدول الأمم المتحدة للمؤتمرات والاجتماعات، على أن يُعهد إلى لجنة الخبراء بولاياته والتزاماته على الصعيد العالمي، وبأن تقوم اللجنة الإقليمية المعنية بآسيا والمحيط الهادئ بأنشطته التقنية والموضوعية على الصعيدين الإقليمي والوطني. وتوصلت اللجنة الإقليمية المعنية بالأمريكتين إلى الاستنتاج نفسه بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط للأمريكتين في جلستها العامة الثانية المعقودة في مدينة مكسيكو يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٤٤ - أما فيما يتعلق بالآثار المترتبة في ميزانية الأمم المتحدة لخدمات إدارة المؤتمرات في إطار أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع مراعاة وتيرة عقد الاجتماعات وعدد أيامها لكل مؤتمر من مؤتمرات الأمم المتحدة الإقليمية لرسم الخرائط، فإن إلغائها سيُتيح "المعاوضات" الكافية لضمان أن إنشاء لجنة الخبراء والاحتفاظ بأعمالها ضمن الجدول العادي لمؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة في إطار أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا تترتب عليه آثار في الموارد والميزانية.

٤٥ - وعملاً بتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الأول لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ المعقود عام ١٩٥٥، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٥٩ فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية (قرار المجلس ٧١٥ ألف (د-٢٧))، وهو أيضاً من الهيئات الفرعية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية التابعة للمجلس. ويتولى فريق الخبراء المعني بالأسماء الجغرافية مسؤولية التشجيع على توحيد الأسماء الجغرافية، وتعزيز المنافع التي يمكن أن تُجنى من عملية التوحيد على الصعيدين الوطني والدولي. ويعقد فريق الخبراء دورتين في كل فترة من خمس سنوات، مدة كل دورة منهما خمسة أيام، بينما ينعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتوحيد الأسماء الجغرافية كل خمس سنوات لمدة عشرة أيام، منها يومان مخصصان للجلسة التقنية التي يعقدها فريق الخبراء المعني بالأسماء الجغرافية. وبالنظر إلى الأدوار والولايات المختلفة، رغم تكاملها، التي تضطلع بها كل آلية من آليات الأمم المتحدة التي تقدم تقاريرها إلى المجلس، تجري حالياً مناقشات مثمرة بين مكتب لجنة الخبراء ومكتب فريق الخبراء المعني بالأسماء الجغرافية لتقييم سبل تبسيط تواتر اجتماعات الفريق على نحو أفضل وإدماجها في الهيكل العالمي سعياً إلى تحسين جهود التآزر والتعاون بين الدول الأعضاء.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٦ - نظرت لجنة الخبراء أثناء دورتها الخامسة المعقودة في نيويورك، في آب/أغسطس ٢٠١٥، في مشروع مفصل للاستعراض الشامل لعمل اللجنة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، ولاحظت الإنجازات الهامة المحققة والتقدم الكبير المحرز، وكذلك التحديات التي لا تزال قائمة. وبموارد محدودة جدا، ولكن، وهذا هو الأهم، بمشاركة والتزام قويين من الحكومات الوطنية ومن المجتمع الدولي المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية، رسّخت لجنة الخبراء أسسها ونظمت نفسها بسرعة وحقت نتائج ملموسة في إطار اضطلاعها بولايتها. وحظيت اللجنة بالاعتراف على الصعيد العالمي باعتبارها الآلية العالمية للتداول بشأن المسائل الرئيسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية. وتزايدت مشاركة الدول الأعضاء في كل اجتماع من اجتماعات اللجنة المتعاقبة منذ عام ٢٠١١، ويعكس الزخم الذي تولّد عن إنشاء اللجان الإقليمية الخمس التابعة للجنة الخبراء صورة إيجابية عن الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لتوحيد المجتمع العالمي المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية.

٤٧ - وإذ اتخذت لجنة الخبراء المقرر ١١٣/٥^(١٧) في دورتها الخامسة، اتفقت على أن من المناسب ومن اللازم الدعوة إلى تعزيز ولايتها من أجل جعلها على نفس مستوى الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس، ومنها على وجه الخصوص اللجنة الإحصائية، ومن أجل تعزيز تفاعلها مع تلك الهيئات، واتفقت أيضا على أنها، بوصفها جمعية المؤسسات الحكومية الوطنية الموثوقة في ميدان المعلومات الجغرافية المكانية، لها دور متزايد الأهمية في التنسيق الفعال لميدان إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا.

٤٨ - وأكدت اللجنة أن التمويل المستدام لعملياتها لازم لكفالة استمرار فعاليتها، وهذا يشمل دعم المؤتمرات، ودعم الأمانة العامة الموضوعي والتقني، ولا سيما تمويل مشاركة الممثلين الوطنيين من البلدان النامية، من أجل كفالة تمثيل واسع النطاق ومتوازن في دورات اللجنة. وفي هذا السياق، أقرت اللجنة مع الامتنان بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة لتأمين تمويل قصير الأجل من طائفة متنوعة من المصادر خلال السنوات الماضية، وأعربت عن تقديرها للجهات المانحة المختلفة، لكنها أشارت إلى أن هذا التمويل القصير الأجل غير قابل للاستدامة، وذكرت أن قدرًا من التمويل قد يلزم تديره من خلال توحيد الأنشطة وترشيد مختلف الهيئات الجغرافية المكانية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

(١٧) http://ggim.un.org/docs/meetings/GGIM5/E-2015-46-E-C.20-2015-17_GGIM5%20Report_en.pdf

٤٩ - وإذ اتخذت لجنة الخبراء المقرر ١١٣/٥ في دورتها الخامسة، وافقت أيضا على عملية وضع الصيغة النهائية للاستعراض المشار إليه، بما في ذلك عقد مشاورات عالمية مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وبناء على مشروع منقح للتقرير الذي تضمن وقائع المناقشة التي جرت أثناء دورة اللجنة، يسّرت الأمانة العامة هذه العملية مستعينة بتوجيهات مكتب اللجنة. ومن خلال أكثر من ١٠٠ من التعليقات الواردة في نحو ٦٠ ردا، أكد ممثلون عن حكومات الدول الأعضاء بوضوح أنهم يودّون الحفاظ على الزخم الكبير الذي أنشأته لجنة الخبراء في هذه المرحلة الحاسمة من الدورة الإنمائية العالمية. وذكروا أنهم يسعون إلى مواصلة توسيع نطاق ولايات اللجنة لتمكينها من أداء وظائفها باعتبارها الهيئة الإدارية العالمية المعنية بجميع المسائل المتصلة بالمعلومات الجغرافية المكانية من أجل تحقيق الفعالية والكفاءة في تلبية الطلبات الناشئة التي ترد من الدول الأعضاء بشأن المعلومات الجغرافية المكانية، بما يشمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٠ - وحظيت هذه الآراء بتأييد قوي من خلال قرارات أُتخذت في كل اجتماع من الاجتماعات الرسمية الأربعة التي عقدها اللجان الإقليمية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ. وعلى سبيل المثال، أثناء الجلسة العامة الأولى للجنة الإقليمية لأفريقيا، التي عُقدت في نيروبي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، حدد الممثلون الوطنيون التأكيد على تقوية ولاية لجنة الخبراء من أجل تعزيز دورها وزيادة إسهامها في عمل منظومة الأمم المتحدة، ولجعلها في نفس مستوى الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية تعزيز تفاعلها مع تلك الهيئات، ولا سيما اللجنة الإحصائية، ومن أجل تمكينها من أداء وظائفها باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية العليا التي تقدم تقاريرها إلى المجلس بشأن جميع المسائل المتعلقة بالجغرافيا، والمعلومات الجغرافية المكانية، والمواضيع ذات الصلة، وباعتبارها الهيئة الإدارية المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على صعيد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة.

٥١ - والآن وقد تم ترسيخ العديد من الترتيبات اللوجستية والفنية، وإذا أصبحت المعلومات المتعلقة بتحديد المواقع تكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى في توفير المحتوى والسياق اللازم لفهم النظم الطبيعية والبشرية، فإن اللجنة تحتل موقعا جيدا لمواصلة الإسهام بالمزيد في عمل الأمم المتحدة، خاصة في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث. وعلاوة على ذلك، يتيح هذا التقرير الاستعراضي فرصة طيبة وفريدة لتعزيز ولاية الأوساط المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية

وتنسيقها والنهوض بقيمتها المقترحة على الصعيد العالمي من خلال المجلس، وعلى الصعيد الوطني من خلال الحكومات، وعلى النطاق الواسع لمنظومة الأمم المتحدة من خلال الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس في مجال المعلومات الجغرافية المكانية.
